في المجتمع.

ويرى برويس أن الجماعات السياسية بدأت تتنبه الى دور هذه الجماعات، وحاولت تجنيدها لخدمة أهدافها، وعملت على خلق صلات معها، والمحاولة البارزة في هذا المجال ما قام به آرييل شارون بتزعم حركات الاحتجاج. وينبه برويس الى أهمية هذه القوة الجديدة في المسرح السياسي مستقبلاً، حيث أن هؤلاء الجنود سينخرطون في الحياة السياسية والمدنية وقد يشكلون أشخاصاً أو عمالاً مستاءين يمكن أن يكونوا حلفاء لعدد من الصقور المتطرفين من الزعماء الذين تركوا أحزابهم[٦٣].

وفي الختام نستطيع القول ان الجيش الاسرائيلي أصبح يشكل الوسيلة الأولى في اعداد القيادات السياسية في اسرائيل، اذ أنه من الطبيعي في مجتمع تسيطر مشكلة الأمن على عقول الناس فيه، كالمجتمع الاسرائيلي، أن تتجه أفضل العناصر في المجتمع الى الجيش. وقد شكلت هذه العناصر القيادات المنافسة للقيادات الوطنية القديمة؛ وبذلك ظهرت المهنة العسكرية كأنها الطريق الوحيد للوصول الى القيادات العليا في اسرائيل. والشخص الوحيد في القيادة السياسية الاسرائيلية الذي ينظر اليه على أنه استطاع تحطيم هذه الحلقة المغلقة ــ من ضرورة كون الخلفية العسكرية هي أساس الوصول للسلطة ــ هو بنحاس سابير. كما أن وجود عسكري سابق كيتسحاق رابين، في رئاسة الحكومة، يبرهن على دور الجيش الأساسي في تقديم القيادة العليا في اسرائيل.

أثر حرب أكتوبر على النخبة العسكرية

بعد حرب أكتوبر (تشرين أول)، اهتزت الثقة بالنخبة العسكرية، مما أفقدها الكثير من هيبتها، بعد أن كانت هذه المؤسسة العسكرية تعتبر عز اسرائيل وفخرها؛ وأول دليل على ذلك اهتزاز الثقة بشعبية موشي دايان «البطل القومي» لحرب الأيام الستة. وكذلك امتدت آثار هذه الهزة لتشمل معظم أفراد النخبة العسكرية بعد تبادل الاتهامات بالتقصير بين قادة المؤسسة العسكرية «صراع الجنرالات». وقد اضطرت الحكومة الاسرائيلية الى تعيين لجنة قضائية لتقصي الحقائق برئاسة القاضي أغرانات لتحديد المسؤولية عن التقصير في الحرب. هذا وقد جاء تقرير لجنة أغرانات ليكشف عن الخطأ في توزيع الصلاحيات بين النخبة الحاكمة السياسية والعسكرية، ويدعو الى تحديد المسؤولية بين الوظائف. وقد جاءت التوصية بما يلي: (أ) تحديد العلاقة المتبادلة بين الحكومة والجيش؛ (ب) تحديد طرق تعيين رئيس الأركان؛ (جـ) تحديد الجهة التي تصدر الأوامر لتنفيذ أعمال عسكرية مفاجئة؛ (د) اقامة لجنة وزارية لشؤون الأمن من عدد صغير من الوزراء؛ (هـ) تخويل رئيس الحكومة اقامة فريق مقلص من الوزراء لا يزيد عددهم عن خمسة أعضاء (حكومة حرب) للبت في شؤون الحرب[٦٤].

ملاحظات على التغييرات في المؤسسة العسكرية[٦٥]

□ الاتجاه نحو وجود قيادات ذات تخصصات معينة داخل المؤسسات العسكرية، وذات مستوى تعليمي عال، مما سيساعد على وجود نخبة عسكرية أكثر تجانساً.